المجلس التنفيذي
الدورة السادسة والثلاثون بعد المائة
روما، 13-15 سبتمبر/أيلول 2022

تقرير التقدم المحرز في تنفيذ التزامات الصندوق بمتابعة مؤتمر قمة النظم الغذائية (أكتوبر/تشرين الأول 2021 – يونيو/حزيران 2022)

الوثيقة: EB 2022/136/R.33

بند جدول الأعمال: 21(أ)

التاريخ: 12 أغسطس/آب 2022

التوزيع: عام

اللغة الأصلية: الإنجليزية

للعلم

الأسئلة التقنية

Satu Santala
نائبة الرئيس المساعدة
دائرة العلاقات الخارجية والحوكمة
البريد الإلكتروني: s.santala@ifad.org

Nadine Gbossa
مديرة
تنسيق النظم الغذائية
البريد الإلكتروني: n.gbossa@ifad.org

جدول المحتويات

أولا- الخلفية 1
ثانيا- وضع تنفيذ التزام الصندوق بمتابعة مؤتمر قمة النظم الغذائية (أكتوبر/تشرين الأول 2021 – يونيو/حزيران 2022) 2
ألف- القيادة المشتركة لمركز تنسيق النظم الغذائية التابع للأمم المتحدة..... 2
باء- القيادة في التمويل كوسيلة لتنفيذ تحويل النظم الغذائية 3
جيم- تفعيل تحويل النظم الغذائية في برنامج القروض والمنح في الصندوق 4
دال- القيادة المشتركة للتحالف من أجل العمل اللائق والدخول والأجور المعيشية اللائقة 5
هاء- قيادة تحالف المصارف الإنمائية الزراعية العامة 7
ثالثا- التطلع إلى المستقبل 8

تقرير التقدم المحرز في تنفيذ التزامات الصندوق بمتابعة مؤتمر قمة النظم الغذائية (أكتوبر/تشرين الأول 2021 – يونيو/حزيران 2022)

أولا- الخلفية

1- يصادف يوم 23 سبتمبر/أيلول 2022 الذكرى السنوية الأولى لانعقاد مؤتمر قمة الأمم المتحدة بشأن النظم الغذائية الذي دعا إليه الأمين العام عقب محادثات مع القيادة المشتركة لوكالات الأمم المتحدة الثلاث التي تتخذ من روما مقرا لها - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي. وتمثل الهدف منها في تعبئة المجتمع العالمي من أجل تحويل النظم الغذائية بهدف مواجهة التحدي المتمثل في توفير الأمن الغذائي والتغذية للجميع وتأمين سبل العيش لصالح ملايين الأشخاص الذين يشاركون في الزراعة وسلسلة الأغذية، والمساهمة في الوقت ذاته في الاستدامة البيئية.[1]

2- وبعد مرور عام على انعقاد مؤتمر القمة، تبرز الحاجة إلى تحويل النظم الغذائية أكثر من أي وقت مضى. وفي عام 2021، عانى ما بين 702 مليون و828 مليون شخص من الجوع، ويشّكل ذلك زيادة قدرها 150 مليون شخص بالمقارنة مع عام 2019.[2] ويعجز ثلاثة مليارات شخص عن تحمل تكاليف نمط غذائي صحي، وأصبح سوء التغذية بجميع أشكاله، بما في ذلك السمنة، مترسخا بعمق.[3] ويُقدّر الإنفاق على الصحة العامة الناجم عن الأنماط الغذائية غير الصحية والإفراط في الاستهلاك بنحو 6 تريليونات دولار أمريكي سنويا.[4] وتشكّل النظم الغذائية خطرا كبيرا على المناخ وعلى جدول الأعمال البيئي، حيث أنها تساهم في ما يصل إلى ثلث انبعاثات غازات الدفيئة، و80 في المائة من فقدان التنوع البيولوجي، و70 في المائة من استهلاك المياه العذبة.[5] وفي حين أن النظم الغذائية تشكّل أكبر مصدر للعمالة على مستوى العالم، فإن ثلثي الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع هم من العمال الزراعيين.[6] وزادت الحرب في أوكرانيا من الضغوط على النظم الغذائية مع ارتفاع أسعار الأغذية والطاقة واشتداد ضائقة الأوضاع المالية.[7] ويقوم المجتمع العالمي بنشر تدابير عاجلة للحفاظ على الإمدادات الغذائية لصالح أشد الفئات ضعفا. وبالتوازي مع ذلك، تبقى الحاجة الملحة بالقدر نفسه والمتمثلة في الحفاظ على التزام القمة بتحويل النظم الغذائية نحو الإنصاف والاستدامة والممارسات الصحية والقدرة على الصمود.

3- ويقدم هذا التقرير المرحلي تحديثا عن تنفيذ التزامات الصندوق الخاصة بإجراءات متابعة مؤتمر القمة، وهي: (1) المشاركة، إلى جانب الوكالات الأخرى، في قيادة مركز تنسيق النظم الغذائية تابع للأمم المتحدة؛ (2) قيادة العمل المتعلق بالتمويل كوسيلة لتنفيذ تحويل النظم الغذائية نيابة عن منظومة الأمم المتحدة؛ (3) دعم المسارات الوطنية لتحويل النظم الغذائية من خلال برنامجه للقروض والمنح؛ (4) المشاركة في قيادة التحالف الخاص بالعمل اللائق والدخول والأجور المعيشية اللائقة لجميع العاملين في النظم الغذائية من أجل العدالة

---

[1] منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (2021)، كتاب *Making Better Policies for Food Systems* . (باريس، إصدار منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2021).

[2] منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية، 2022 - *حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لعام 2022 - إعادة توجيه السياسات الغذائية والزراعية لزيادة القدرة على تحمل كلفة الأنماط الغذائية الصحية* (نيويورك، 2022).

[3] الأمم المتحدة، ملخص رئاسة الأمانة العامة وبيان العمل الخاص بقمة الأمم المتحدة بشأن النظم الغذائية لعام (2021).

[4] البنك الدولي، *Food Finance Architecture – Financing a Healthy, Equitable and Sustainable Food System*، (البنك الدولي، 2021).

[5] المرجع نفسه.

[6] منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، كتاب Making Better Policies for Food Systems، (باريس، إصدار منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2021).

[7] الأمم المتحدة، مجموعة الأمم المتحدة للاستجابة للأزمات العالمية بشأن الأغذية والطاقة والتمويل، موجز رقم 2، *Global Impact of the War in Ukraine – Billions of people face the greatest cost-of-living crisis in a generation* (نيويورك، 2022).

الاقتصادية والاجتماعية والحق في الأغذية الكافية والمغذية للعاملين في النظم الغذائية؛ (5) قيادة تحالف المصارف الإنمائية العامة لتكثيف الاستثمارات الخضراء والشمولية في الزراعة وعبر النظم الغذائية.

ثانيا- وضع تنفيذ التزام الصندوق بمتابعة مؤتمر قمة النظم الغذائية (أكتوبر/تشرين الأول 2021 – يونيو/حزيران 2022)

ألف- القيادة المشتركة لمركز تنسيق النظم الغذائية التابع للأمم المتحدة

4- في بيان العمل الصادر عن مؤتمر القمة، ألزم الأمين العام الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها بأن تقود بشكل مشترك مركز تنسيق يتعاون مع قدرات منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا ويستفيد منها لدعم متابعة مؤتمر قمة النظم الغذائية. وجرى تأسيس مركز تنسيق النظم الغذائية التابع للأمم المتحدة في ديسمبر/كانون الأول 2021 بعد مشاورات بين نائب الأمين العام ومديري منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والصندوق، وبرنامج الأغذية العالمي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب التنسيق الإنمائي التابع للأمم المتحدة. وتستضيف منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة المركز تحت إشراف فريق توجيهي يتألف من مديري الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها، ومكتب التنسيق الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وقد خصصت ست وكالات بالفعل موظفين وموارد لصالح المركز حتى الآن، وهي منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومكتب التنسيق الإنمائي، والصندوق، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية. ويوظف المركز حاليا ثمانية موظفين فنيين على أساس دوام كامل أو جزئي بالإضافة إلى موظفي الدعم. وتعهدت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وصندوق أهداف التنمية المستدامة والمكتب التنفيذي للأمين العام وإيطاليا بتقديم تمويل أولي لدعم عمليات المركز. ويقوم الصندوق بتجهيز منحة مساهمة تبلغ قيمتها 000 250 دولار أمريكي وتغطي فترة 12 شهرا.

5- وعند بدء التشغيل، أجرى المركز تقييما للاحتياجات لتحديد مجالات الدعم ذات الأولوية. وشغل التمويل الموقع الأعلى بين مجالات الدعم التي طلبتها البلدان، تليه المعرفة والخبرة التقنية للاستفادة من الروابط والأدوات والمعرفة والشبكات من أجل تحويل النظم الغذائية؛ ودعم تنفيذ المسارات الوطنية؛ والرصد والتقييم لتحويل النظم الغذائية؛ والتواصل والترويج. ودعت البلدان أيضا إلى التنسيق مع التحالفات والتعاون مع القطاع الخاص من أجل تحقيق مكاسب سريعة في مجال الاستدامة في تنفيذ مساراتها الوطنية. واستفاد المركز من هذا التقييم للاحتياجات من أجل إعداد خطة عمله لفترة السنتين 2022-2023 ووظائفه الرئيسية، والتي وافق عليها الفريق التوجيهي للإشراف على النحو التالي:

(1) دعم البلدان في تطوير مساراتها الوطنية وتنفيذها لتحويل النظم الغذائية؛

(2) تعزيز قيادة الفكر من خلال التحليلات، والحقائق والأرقام، والأدوات لتسترشد بها الاستراتيجيات والسياسات القطرية لتحويل النظم الغذائية؛

(3) إشراك نظام إيكولوجي للدعم في تعبئة القدرات لمساعدة البلدان على تنفيذ مساراتها الوطنية؛

(4) حشد المجتمع العالمي من أجل وسائل تنفيذ تحويل النظم الغذائية، وإسناد الأولوية إلى التمويل على مدى فترة السنتين 2022-2023؛

(5) التواصل والترويج من أجل تحويل النظم الغذائية؛

(6) تنظيم تقييم عام 2023 لما بعد مؤتمر القمة.

6- وبناء على ذلك، قاد المركز الجهود الساعية إلى تحقيق النواتج التشغيلية التالية:

(1) **دعم المسارات الوطنية**. أجرى المركز مشاورات مع الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة من أجل إنشاء نافذة تمويل تحفيزية لتحويل النظم الغذائية على المستوى القطري بقيادة المنسقين المقيمين للأمم المتحدة وبدعم تقني من المركز. وتشمل النواتج الأخرى المخطط لها مكتبة حلول للنظم الغذائية وإرشادات تعكس تحويل النظم الغذائية في التقييمات القطرية وأطر التعاون المشتركة.

(2) **قيادة الفكر الاستراتيجي**. تتمثل أولوية المركز في وضع إطار للرصد والتقييم لإرشاد البلدان والمجتمع العالمي في تحديد الأهداف ورصد التقدم المحرز نحو تحويل النظم الغذائية. ويخطط المركز أيضا لتنظيم تحديثات لعلوم النظم الغذائية- وموجزات للسياسات، وندوات عبر الإنترنت وموائد مستديرة بشأن العلوم والسياسات.

(3) **إشراك النظام الإيكولوجي للدعم**. يقوم المركز بإنشاء مجموعة لإشراك أصحاب المصلحة وإقامة الشبكات وتقديم المشورة تحافظ على التزام مؤتمر القمة بالشمولية لتحويل النظم الغذائية. وستضم المجموعة ممثلين عن الشباب والسكان الأصليين والمنتجين والنساء والقطاع الخاص ومجتمع العلوم والتكنولوجيا. واستجاب المركز أيضا لطلب أصحاب المصلحة بتيسير الاتصال بين التحالفات والمنسقين الوطنيين من خلال الحوار والبيانات الموحدة عن التحالفات لتسهيل الرجوع إليها.

(4) **التواصل والترويج لتحويل النظم الغذائية**. يعمل المركز على تطوير استراتيجية لخطة التواصل والترويج. وهي ستشمل أداة تتبع للنظم الغذائية وبوابة شبكية ستشكّل مركز المعلومات الرئيسي للحكومات الوطنية وأصحاب المصلحة.

(5) **وسائل التنفيذ لتحويل النظم الغذائية**. يضطلع الصندوق بقيادة مسار العمل هذا. ويقدم القسم باء أدناه نظرة عامة عن الإنجازات التي تم تحقيقها حتى تاريخه.

7- وأخيرا، أطلق المركز حوارات حلول النظم الغذائية تجمع المركز بالمنسقين الوطنيين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية والنظام الإيكولوجي للدعم وتتناول القضايا الحالية والناشئة لتحويل النظم الغذائية. ولدعم التبادلات بين البلدان بشأن كيفية تأثير الصراع في أوكرانيا على المسارات الوطنية والتدابير المتخذة لحماية أشد الفئات ضعفا وبناء القدرة على الصمود، نظّم المركز أيضا نقاط اتصال إقليمية مع المنسقين الوطنيين، ومجموعة الاستجابة للأزمات العالمية التابعة للأمين العام، وممثلي الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها، والهيئات الإقليمية الأخرى.

باء- القيادة في التمويل كوسيلة لتنفيذ تحويل النظم الغذائية

8- قام المكتب التنفيذي للأمين العام بتعيين الصندوق، باعتباره المؤسسة المالية الدولية المتخصصة في الأغذية والزراعة، لقيادة جدول الأعمال المالي لتحويل النظم الغذائية نيابة عن الأمم المتحدة. ويتمثل الهدف من ذلك في تفعيل الهيكلية الجديدة الطموحة لتمويل الأغذية التي تم إطلاقها خلال مؤتمر القمة. وتهدف هيكلية تمويل الأغذية إلى تعبئة المجتمع العالمي على صعيد النواحي المالية الضرورية الخمس لتحويل النظم الغذائية، وهي:

(1) إعادة تشكيل الدعم العام والحوافز لإعادة تخصيص الإعانات الزراعية التي تتراوح قيمتها بين 500 و700 مليار دولار أمريكي سنويا، والتي تحفز الخيارات غير المستدامة؛

(2) إدماج المخاطر الصحية والبيئية والاجتماعية في القرارات المالية التي تتخذها شركات الأغذية والمؤسسات العامة؛

(3) المنتجات المالية الواسعة النطاق والموائمة للغرض ونماذج العمل للحد من مخاطر الاستثمارات الخاصة وتحسين فرص حصول المنتجين الأوليين على التمويل؛

(4) تأمين نظم غذائية منصفة، وإعادة توازن القوة التفاوضية والاستثمارات من أجل توفير سبل عيش لائقة للعاملين في سلسلة القيمة الغذائية الذين يعيشون في فقر؛

(5) تعزيز حوكمة الأغذية واستقرارها من أجل القدرة المادية والمالية على الصمود في وجه الصدمات.

9- وخلال الفترة الخاضعة للاستعراض، توسط الصندوق لإشراك البنك الدولي من أجل قيادة مشتركة لجدول الأعمال هذا. وتجمع القيادة المشتركة بين الدراية والموارد والتوعية التي تتمتع بها المؤسستان الماليتان الدوليتان. وقام الصندوق والبنك الدولي بتعيين جهات اتصال عليا لقيادة مساهمتهما والعمل كحلقة وصل مع المركز. وقاما بتأسيس مجموعة استشارية لتمويل الأغذية تضم خبراء وقادة من شركات الأغذية، ومؤسسات بحثية وسياساتية رائدة، ووكالات شريكة إنمائية، ومستثمرين ومشروعات الأعمال الزراعية الصغيرة والمتوسطة. وتعمل هذه المجموعة على تقديم التعقيبات والخبرة والتوعية للمجالات المتعلقة بالسياسات والأعمال التجارية والعلوم في جدول أعمال هيكلية تمويل الأغذية.

10- واستنادا إلى الحوار مع المحافظين الوطنيين والمجموعة الاستشارية لتمويل الأغذية، قدم الصندوق والبنك الدولي الدعم للمركز في وضع رؤية للنجاح ونواتج محددة لهيكلية تمويل الأغذية خلال فترة العامين 2022-2023، على النحو التالي:

(1) **الدعم القطري**. يعمل الصندوق والبنك الدولي، جنبا إلى جنب مع المركز، مع الشركاء الإنمائيين والمستثمرين من أجل دعم مجموعة أولى تتألف من 10 إلى 15 بلدا للتوسط في إعداد حزمة المعلومات والاستثمارات والحوافز والابتكار (حزمة 4I) لتحويل النظم الغذائية والتي تجمع: (1) المعلومات من خلال المسارات الوطنية التي تسمح للحكومات باتخاذ قرارات سياساتية قائمة على الأدلة؛ (2) الاستثمارات من خلال التمويل التكميلي المحلي والخاص والإنمائي؛ (3) الحوافز للمزارعين ومشروعات الأعمال الزراعية والمؤسسات المالية لإدماج المخاطر الصحية والبيئية والاجتماعية في قرارات الاستثمار؛ (4) الوصول إلى الابتكار لمواجهة التحدي المزدوج المتمثل في إطعام الأعداد المتزايدة من السكان مع تغيير التوجهات السلبية في النظم الغذائية. وقد أعرب العديد من البلدان والشركاء الإنمائيين عن اهتمامهم بالمشاركة في هذه المبادرة. والعمل جار لوضع تصور للأهداف، ومعايير الأهلية القطرية، وأساليب الشراكة والمشروعات المقبولة مصرفيا.

(2) **مؤشرات تمويل الأغذية**. يشارك الصندوق والبنك الدولي، جنبا إلى جنب مع المركز، مع ممثلين عن شركات الأغذية، والشركاء الإنمائيين، والمؤسسات الأكاديمية والبحثية والسياساتية الرائدة من أجل تحديد نظام ومعايير للقياس تساعد المجتمع العالمي والبلدان على: (1) تقييم الطريقة التي تمول بها النظم الغذائية؛ (2) إذكاء الوعي في الأماكن التي تبرز الحاجة فيها إلى التغيير؛ (3) الوصول إلى صندوق أدوات لتقدير تكلفة خطط الاستثمار الوطنية.

(3) **التأثير على نوافذ تمويل التنمية لتحويل النظم الغذائية**. يشارك الصندوق والمركز مع الشركاء الإنمائيين المهتمين بإقامة نوافذ لتمويل التنمية من أجل تحويل النظم الغذائية.

جيم- تفعيل تحويل النظم الغذائية في برنامج القروض والمنح في الصندوق

11- التزم الصندوق بعد مؤتمر القمة بتفعيل تحويل النظم الغذائية في برنامجه للقروض والمنح في سياق المواءمة مع الخطط والاستراتيجيات التي تقودها البلدان. ويتم ذلك عن طريق:

(1) مواءمة برامج الفرص الاستراتيجية القطرية مع أولويات تحويل النظم الغذائية الوطنية؛

(2) المساهمة في مبادرات تحويل النظم الغذائية داخل البلد؛

(3) تقديم الدعم التقني والسياساتي لتحويل النظم الغذائية؛

(4) الاستفادة من التحالفات، والموارد والمعرفة لدعم مساهمة الصندوق في المسارات الوطنية.

12- **المبادئ التوجيهية لبرامج الفرص الاستراتيجية القطرية.** قام الصندوق بتحديث المبادئ التوجيهية الخاصة ببرامج الفرص الاستراتيجية القطرية لتيسير تحليل النظم الغذائية الوطنية وتحديد فرص الشراكات (لا سيما تعاون الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها)، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والمشاركة في السياسات على المستوى القطري. ومن ضمن برامج الفرص الاستراتيجية القطرية التي تمت الموافقة عليها بعد مؤتمر القمة، تضمنت سبعة برامج أو 73 في المائة تحويل النظم الغذائية إما باعتباره غايتها أو أحد أهدافها الاستراتيجية. وتتصدى جميع برامج الفرص الاستراتيجية القطرية التي جرت الموافقة عليها في عام 2022 (بوروندي، وإسواتيني وجمهورية تنزانيا المتحدة)، بالإضافة إلى بعض برامج الفرص الاستراتيجية القطرية التي تمت الموافقة عليها خلال الفصل الرابع من عام 2021 (غواتيمالا)، للتحديات التي تواجهها النظم الغذائية الوطنية.

13- **المشروعات التي يمولها الصندوق.** تمثّل نسبة 75 في المائة تقريبا من الموارد المخصصة لمشروعات الصندوق الجديدة استثمارات مباشرة في تحسين النظم الغذائية الوطنية. وتتضمن الأمثلة على ذلك برنامج تعزيز ريادة الأعمال المستدامة والتكامل الاقتصادي لشباب الريف في مدغشقر (120 مليون دولار أمريكي) الذي سيدعم تطوير "نظم غذائية مناصرة للفقراء وقادرة على الصمود في وجه تغير المناخ ومراعية للتغذية"؛ أو مشروع تعزيز الابتكار في مجال ريادة الأعمال الزراعية الرعوية للشباب والنساء في تشاد، والذي سيستثمر 103.4 مليون دولار أمريكي في تحويل النظم الغذائية انطلاقا من الشباب الريفيين والنساء الريفيات؛ أو برنامج تعزيز نظم الأغذية الزراعية القادرة على الصمود والمستدامة للزراعة الأسرية في الأرجنتين، وهو عبارة عن مشروع بقيمة 36.1 مليون دولار أمريكي لدعم الانتقال نحو الزراعة الإيكولوجية بواسطة نهج نظام غذائي شامل.

14- **تطوير المسارات الوطنية.** قدم الصندوق، بعد دعمه لـ 55 بلدا في تنظيم حواراتها الوطنية، الدعم لأكثر من 60 حكومة من أجل تطوير مساراتها الوطنية لتحويل النظم الغذائية، وكانت النتائج على النحو المبين أدناه:

(1) في إثيوبيا، يرتبط المشروع الجديد الجاري تصميمه بشكل مباشر بالمسار الوطني للبلاد لتحويل النظم الغذائية، وسوف يطور مشاركة في السياسات على المستوى القطري ترتبط بالنظم الغذائية؛

(2) في بنغلاديش، يجري تصميم مشروع مشترك بين المنظمات لتمويل الإجراءات المحددة في المسار الوطني.

15- وتتيح متابعة مؤتمر القمة الفرصة للأفرقة القطرية لزيادة مشاركتها في السياسات على المستوى القطري وتعزيز الشراكات، لا سيما مع الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها. وبحلول نهاية عام 2023، سيتم إجراء تحليل مفصل لكيفية مساهمة المشروعات في الفترة التي يغطيها التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق في تحويل النظم الغذائية.

دال- القيادة المشتركة للتحالف من أجل العمل اللائق والدخول والأجور المعيشية اللائقة

16- التزم الصندوق باستضافة التحالف من أجل العمل اللائق والدخول والأجور المعيشية اللائقة والمشاركة في قيادته مع منظمة العمل الدولية وتعاونية المساعدة والإغاثة في كل مكان. ويتمثل الهدف من التحالف في ضمان العدالة الاقتصادية والاجتماعية والحق في الحصول على الأغذية الكافية والمغذية لجميع العاملين في النظم الغذائية.

17- وبعد مؤتمر القمة، وضع التحالف من أجل العمل اللائق والدخول والأجور المعيشية اللائقة إطارا للحوكمة من أجل إدارة المشاركة ونواتجها. وتضطلع وكالات تابعة للأمم المتحدة باستضافة التحالف بالتناوب، ويقوم

الصندوق باستضافته حاليا، كما تشارك منظمة العمل الدولية وتعاونية المساعدة والإغاثة في كل مكان في قيادته. وجرى تشكيل مجموعة استشارية تضم ممثلين عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وآلية القطاع الخاص التابعة للأمم المتحدة، والمجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة؛ وتشارك رابطة النساء العاملات لحسابهن الخاص في القيادة في المجالات ذات الأولوية. وتضم الشبكة الموسعة للتحالف أكثر من 160 ممثلا عن المنظمات المتعددة الأطراف والدول الأعضاء (بما في ذلك أنتيغوا وبربودا وهولندا)؛ والقطاع الخاص (بما في ذلك شركتا IKEA وUnilever)؛ والمنظمات غير الحكومية (بما في ذلك التحالف الدولي المعني بإصدار شهادات الاعتماد ووضع العلامات الاجتماعية والبيئية ومكتب Fair Trade Advocacy Office)؛ ورابطات المنتجين والمزارعين؛ والأوساط الأكاديمية (بما في ذلك جامعة بكين، الصين).

18- وقام التحالف من أجل العمل اللائق والدخول والأجور المعيشية اللائقة، بالاستناد إلى المشاورات مع أصحاب المصلحة ومفهوم العمل اللائق الذي حددته منظمة العمل الدولية والمتأصل في أهداف التنمية المستدامة وبرنامج العمل اللائق، بصياغة عمله حول خمسة مجالات ذات أولوية:

(1) إضفاء الطابع المؤسسي على حقوق العمل وحقوق الإنسان وتعزيزها وتحسين حوكمة العمل في النظم الغذائية؛

(2) تعزيز العمالة اللائقة في النظم الغذائية، مع التركيز على وظائف أكثر وأفضل لصالح الفئات الأكثر ضعفا؛

(3) تمكين العاملين في النظام الغذائي عن طريق تعزيز التنظيم في مكان العمل والحوار الاجتماعي الفعال؛

(4) ضمان الحق في الحماية الاجتماعية وتأمين الدخل؛

(5) تحقيق نسبة 100 في المائة من الدخول والأجور المعيشية.

19- وشارك التحالف أيضا في تحديد ستة نواتج أساسية للفترة 2022-2023:

(1) إشراك ما يتراوح بين 15 و30 بلدا على الأقل في التحالف؛

(2) دعم عشرة بلدان على الأقل في تنفيذ العمل اللائق والدخول والأجور المعيشية اللائقة في مساراتها وسياساتها واستراتيجياتها الوطنية؛

(3) تعبئة الجهات الفاعلة الإنمائية لدعم ما لا يقل عن 25 مبادرة عالمية وإقليمية ووطنية لتعميم مبادئ العمل اللائق والدخول والأجور المعيشية اللائقة؛

(4) تطوير أدوات ومعايير لدعم عمل أصحاب المصلحة، وهي: الدول الأعضاء، والمنظمات المتعددة الأطراف، والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص؛

(5) تطوير مخزن للمعرفة لتحسين جمع البيانات والمعرفة وتبادلها بشأن العمل اللائق والدخول المعيشية؛

(6) تنظيم ما لا يقل عن أربعة أحداث مواضيعية وأحداث توعية للحفاظ على تعبئة أصحاب المصلحة حول العمل اللائق والدخول والأجور المعيشية اللائقة في قطاع النظام الغذائي.

20- **التوعية والدعم القطري**. هناك أربعة بلدان - أنتيغوا وبربودا، وبلجيكا، وألمانيا وهولندا - بصدد المشاركة في التحالف من أجل العمل اللائق والدخول والأجور المعيشية اللائقة كجهات مناصرة تريد تعزيز التقدم العالمي على صعيد العمل اللائق والدخول والأجور المعيشية لجميع العاملين في النظم الغذائية. ويشارك التحالف أيضا مع المنسقين الوطنيين من خلال المركز لفهم الطريقة الأفضل لدعم البلدان في مساراتها الوطنية وجمع الوزارات المسؤولة عن العمل والزراعة والمؤسسات الحكومية الأخرى ذات الصلة حول جدول أعمال مشترك بشأن العمل اللائق والدخول والأجور المعيشية اللائقة. وتم التخطيط بشكل مبكر وإحراز تقدم نحو

تحقيق نواتج محددة. ويقوم التحالف من أجل العمل اللائق والدخول والأجور المعيشية اللائقة بإبراز قضايا العمل اللائق في النظم الغذائية من خلال المشاركات الدولية. ومن جملة أمور أخرى، استضاف التحالف حوارا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع المعهد الأوروبي للابتكار والتكنولوجيا؛ وساهم في حدث رفيع المستوى دعت إلى عقده بلجيكا وألمانيا وهولندا بشأن الدخول والأجور المعيشية؛ وشارك في فريق في الجمعية العامة السنوية للمنتدى العالمي للمانحين من أجل التنمية الريفية.

21- وبالمضي قدما، تعمل الجهات المشاركة في قيادة التحالف على توقيع خطاب نوايا لتأطير تعاونها. وتخضع ثلاثون منظمة وكيانا لعملية العناية الواجبة من أجل الانضمام إلى التحالف. ويشارك التحالف مع المنسقين الوطنيين لتحديد خمسة بلدان بحلول نهاية العام تسعى للحصول على الدعم في تعميمها للعمل اللائق والدخول والأجور المعيشية اللائقة في مساراتها الوطنية. ويجري حاليا وضع خارطة طريق نحو نشر أداة ومخزن للمعرفة بشأن العمل اللائق. ويخطط التحالف لتنظيم أحداث خلال منتدى الثورة الخضراء في أفريقيا لعام 2022 والدورة الخمسين للجنة الأمن الغذائي (CFS50)، كما سيشارك في أسبوع المناخ في نيويورك وفي الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

هاء- قيادة تحالف المصارف الإنمائية الزراعية العامة

22- يقود الصندوق ائتلافا يضم 75 مصرفا إنمائيا زراعيا عاما على المستوى الوطني والإقليمي والدولي التزمت بشكل جماعي بزيادة الاستثمارات من أجل تحقيق نظم شمولية ومستدامة للزراعة والأغذية. ويغطي تحالف المصارف الإنمائية العامة أكثر من 49 بلدا. ويتمثل الهدف العام لهذا التحالف في زيادة وتحفيز الاستثمارات الخضراء والشمولية في الزراعة وعبر النظم الغذائية. وتحقيقا لهذه الغاية، يعمل التحالف على تطوير منصة لتقديم الخدمات لأعضائه - أي المساعدة التقنية، وتبادل الخبرات والأدوات المالية، ودعم الابتكار - لمساعدتهم على توسيع نطاق التمويل من أجل نظم غذائية شمولية ومستدامة.

23- وأطلق التحالف منصة المصارف الإنمائية العامة من أجل نظم غذائية خضراء وشمولية في أكتوبر/تشرين الأول 2021 أثناء مؤتمر قمة التمويل المشترك الذي عُقد في روما، إيطاليا. وقاد الصندوق تصميم المنصة بناء على تقييم تقني لتجربته في المشاركة مع المصارف الإنمائية العامة ودورها في تعزيز الزراعة المستدامة. ولتفعيل منصة المصارف الإنمائية العامة، اضطلع التحالف بما يلي:

(1) إجراء عملية وضع خرائط للمصارف الإنمائية العامة من أجل تحديد المصارف التي لديها حافظات مخصصة لنظم غذائية خضراء وشمولية، وتحديد منتجات التمويل الخضراء والشمولية، وتعزيز أوجه التآزر بين الشبكات القائمة في مجال تقديم الخدمات للمصارف الإنمائية العامة (مثل الرابطة الإقليمية للائتمان الزراعي والريفي في أفريقيا، والرابطة الإقليمية للائتمان الزراعي والريفي في آسيا والمحيط الهادئ، والاتحاد الإقليمي للتمويل الريفي في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، ورابطة أمريكا اللاتينية لمؤسسات التمويل الإنمائي ومراكز الفكر)؛

(2) إجراء دراسة جدوى لتصميم خدمات ملموسة للمصارف الإنمائية العامة ونموذج العمل. وسيتضمن نموذج عمل المنصة أساليب التنفيذ، والميزانية والتنظيم للسنوات الخمس القادمة.

24- ولزيادة الوعي بالدور الرئيسي الذي تؤديه المصارف الإنمائية العامة في تمويل الزراعة المستدامة والذكية مناخيا، نظم الصندوق، والوكالة الفرنسية للتنمية، والمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، وبنك التنمية البرازيلي والصندوق الأخضر للمناخ حدثا رفيع المستوى عن وصول المصارف الإنمائية العامة إلى التمويل المناخي لأغراض التكيف خلال الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في نوفمبر/تشرين الثاني 2021، والذي سلط الضوء على تجزئة مشهد المصارف الإنمائية العامة والحاجة إلى المزيد من التنسيق والمشروعات المقبولة مصرفيا والتمويل المختلط. وخلال مؤتمر قمة

التغذية من أجل النمو الذي عُقد في اليابان في ديسمبر/كانون الأول 2021، اجتمع التحالف أيضا مع الصندوق، ومصرف التنمية الآسيوي، والوكالة الفرنسية للتنمية، وخبراء التغذية، ومصارف إنمائية عامة من آسيا وأمريكا اللاتينية، والتحالف العالمي لتحسين التغذية ليتشاطروا مع الشركاء الإنمائيين والحكومات والجهات المانحة والشركات خبراتهم ودورهم المحوري في تمويل التغذية. وقد أتاحت هذه الأحداث فرصا هامة للمصارف الإنمائية العامة لتعزيز قدرتها على العمل بالتزامن مع إبراز صورة منصة المصارف الإنمائية العامة وتقاسم رؤية مشتركة بشأن الخطوات المقبلة.

25- وفي مجال تقاسم المعرفة والتبادل بين الأقران بين المصارف الإنمائية العامة، جمع التحالف بين المصارف الإنمائية العامة والمنظمات المالية الإقليمية والشركاء التقنيين (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتكنولوجيا المالية، ومنظمات المزارعين، ووكالات التعاون الدولي، وما إلى ذلك) حول قضايا رئيسية مثل : (1) الوصول إلى التمويل المناخي والأخضر؛ (2) المنتجات الاستثمارية المتوافقة مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة؛ (3) المنتجات المالية للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره؛ (4) استكشاف السبل التي يمكن لرأس المال العام أن يساعد من خلالها مشروعات الأعمال الصغيرة على جعل النظم الغذائية أكثر شمولية ومراعاة للبيئة في أمريكا اللاتينية وأفريقيا؛ (5) الحلول الرقمية وكيف يمكن للتكنولوجيا المالية أن تساعد المصارف الإنمائية العامة؛ (6) الحرب في أوكرانيا وعواقبها على الأمن الغذائي، ودور المصارف الإنمائية العامة الزراعية؛ (7) تمويل تحويل نظم الأغذية الزراعية في سياق خطة عمل أديس أبابا.

26- وفي أكتوبر/تشرين الأول 2022، سيستضيف بنك التنمية الأفريقي الانعقاد الثالث لمؤتمر قمة التمويل المشترك في أبيدجان، كوت ديفوار. وسيكون مؤتمر القمة بمثابة فرصة للإبلاغ عن التقدم المحرز ونتائج تحالف المصارف الإنمائية العامة. وسيتم تجديد المناقشات مع الشركاء التقنيين والماليين المحتملين للمنصة، وذلك بهدف تأمين تمويلها خلال السنوات الخمس القادمة.

ثالثا- التطلع إلى المستقبل

27- بعد مرور عام على انعقاد مؤتمر القمة، أصبح الأمن الغذائي والتغذية في العالم وتحول النظم الغذائية من الشواغل الكبيرة على جدول الأعمال الدولي. ويقوم المجتمع العالمي بنشر تدابير عاجلة للحفاظ على الإمدادات الغذائية لصالح الفئات الأكثر ضعفا. وأطلق الصندوق مبادرة الاستجابة للأزمات من أجل حماية سبل العيش المنتجة، كما أنه يشارك في التحالف العالمي لمجموعة الدول السبع للأمن الغذائي، ومجموعة الأمم المتحدة للاستجابة للأزمات العالمية بشأن الأغذية والتمويل والطاقة، وبعثة فرنسا/الاتحاد الأوروبي للقدرة على الصمود في مجال الأغذية والزراعة، وخطة عمل مؤسسة التمويل الدولية لمعالجة انعدام الأمن الغذائي، ونداء الأمن الغذائي العالمي للعمل، وخطة الطوارئ لإنتاج الأغذية في أفريقيا التابعة لبنك التنمية الأفريقي، من بين أمور أخرى. وبالتوازي مع الاستجابة للأزمات، يتابع الصندوق التزاماته في مؤتمر القمة للحفاظ على التعهد العالمي بالانتقال من الاستجابات القصيرة المدى للأزمات الغذائية إلى تحويل النظم الغذائية. وتشمل النتائج التوليد المشترك للنواتج، ووضع ترتيبات تنظيمية، والمشاركة مع أصحاب المصلحة والتوعية. وتنخرط الدوائر الرئيسية الآن في نواتج تشغيلية. وسيلزم تحديد الأولويات الداخلية للموارد من أجل تحقيق النتائج على نطاق واسع لتوليد أثر ذي مغزى على جدول أعمال تحويل النظم الغذائية.